البحثُ القرآنيُّ

عند السيد علي ابن طاوس (ت ٦٦٤هـ)

في كتابه (سعد السعود)

الشيخ ميثاق عباس الخفاجي

الحوزة العلميّة / النجف الاشرَف

الملخص

برز السيّد ابن طاوس في العلوم القرآنية واللغوية والكلامية والأخلاقية والتفسيرية في كتابه (سعد السعود) ، إذ إنّهُ أظهر فيه شخصيّته بوصفه مفسّرًا وفقيهًا وأصوليًّا ومحدّثًا ومتكلّمًا بارعًا قديرًا في ردِّ الفروع إلى الأصول ،ودفع الشبهات ونقض الآراء ، وبيان علوم القرآن وأصول التفسير من قواعد العرض على الكتاب وموافقته ،والاستدلال بالسياق والترجيح بين المتعارضين.

فكتابه ليس كتابًا تفسيريًّا بقدر ما هو بحثٌ قرآنيٌّ في مختلف موضوعات المعارف القرآنية ، وقد اعتمد على مجموعة من الأصول التفسيرية ، كالسياق القرآني في الكشف عن دلالة الآية أو حجية الظهور ، وقاعدة العرض على كتاب الله تعالى .

و يظهر البعدُ البلاغيُّ في شخصيتهِ من خلال ذكره بعض مصادر البلاغة ، ومناقشة نكات بلاغية في جواز الحذف وعدمه ، المتعلّق بالإيجاز والإطناب في القرآن الكريم معلّلًا مستدلًّا مقتدرًا في بيان دلالة أسرار التعبير القرآني .

The Quranic »esearch of Alsayyid Ali Bin Tawoos Al - Hilli

The researcher: Sheikh Mithaq Abbas Al-Khafaji The Scientific Hawza/ Najaf Al Ashraf .

Ibn Tawoos's approach to Quranic research reveals several characteristics that have characterized him. He revealed the personality of Ibn Tawoos in the Qur'anic, linguistic, moral, and interpretive language, and his creativity in comparative interpretation, criticism, conclusion, discussion of opinions and his style of inference, and his innovation in revealing rhetorical significance by discussing some opinions of Al-samani (384 hijri) and other prominent of the Quran explanation in his book saad al-saud, as he showed his character as a interpreter and jurist and fundamentalist and modern and brilliant speaker capable of responding to the branches of assets, and pushing suspicions and reject opinions, and the science of the Quran and the origins of interpretation of the rules to examine its approval with Quran, and to infer the context and choose the best between the opponents.

His book is not an explanatory book as much as it is a Qur'anic research on the various topics of Quranic knowledge. It is based on a set of interpretative principles, such as the Qur'anic context in revealing the meaning of the verse or the authority of the appearance, and the basis of the presentation on the Book of Allaah. It is true that it is abandoned because it contradicts the appearance of the Holy Qur'an, because the authority to appear in it is originally a source of interpretation. The rhetorical dimension appears in the character of Ibn Tawoos by mentioning some sources of eloquence and discussing rhetorical matters about the permissibility and omnipotence of the abrogation of verses in the Holy Quran.

تمهيد :

اهتمّت مدرسة الحلّة العلميّة بالبحث القرآني في مختلف موضوعاته كما يظهر من مصنّفاتهم وبحوثهم ، وظَهَرَ أعلامٌ فيها لهم تصنيفات رائعة في هذا المجال، وبلغت ذروتها في القيمة العلميَّة ؛ إذ تضمّنتْ أصولًا وقواعدَ في تفسير القرآن وعلومه ، وبمجموعها تمثّل أصولَ المدرسةِ القرآنيةِ في الحلّة وأُسُسَها .

ومن تلامذة هذه المدرسة السيّد أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاوس الحلِّيِّ الملقب برضي الدين (ت ٦٦٤هـ) ،وقد صنّف في أهمّ المعارف الإسلاميَّة ، وهي أصول الأخلاق ، والتَّربية والسُّلوك ،والعرفان ، وقد بلغت آثاره (٧٠) كتابًا .

وبينَ السَّيدُ عليُّ ابنُ طاوس سبب ابتعاده عن التَّصنيف في بعض العلوم ولاسيما الفقه؛ لاحتياطه في الدين، يقول :«واعلم أنّه إنّما اقتصرتُ على تأليف كتاب (غياث سلطان الورى لسُكّان الثّرى)[1] مِنْ كُتب الفقه في قضاء الصَّلوات عن الأموات، وما صَنّفتُ غير ذلك من الفقه وتقرير المسائل والجوابات؛ لأنّي كنتُ قد رأيتُ مصلحتي ومعاذي في دُنياي وآخرتي في التفرُّغ عن الفتوى في الأحكام الشرعيّة ؛ لأجْل ما وجدتُ من الاختلاف في الرواية بين فقهاءِ أصحابنا في التَّكاليف الفعليّة»[2] ، ثم يؤيّد كلامه واحتياطه في عدم الدخول في عالم الإفتاء بخطاب اللّه تعالى لرسوله صلى اللّه عليه وآله، قال : (وسمعتُ كلام اللّه جلَّ جلالُه يقول عن أعزِّ موجود من الخلائق محمّدٍ صلّى اللّه عليه وآله: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ * فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ (الحاقة:٤٤-٤٧)، فلو

صنَّفتُ كتابًا في الفقه يُعمل بعدي عليه، كان ذلك نقضًا لِتَوَرُّعِي عن الفتوى ودخولًا تحت حظر الآية المُشار إليه ؛ لأنّه جلَّ جلالُه إذا كان هذا تهديدُه للرَّسول العزيز الأعلم لو تقوّل عليه، فكيف يكون حالي إذا تقوّلتُ عليه جلَّ جلالُه وأفتيتُ، أو صنَّفتُ خطأً أو غلطًا يومَ حضوري بينَ يديه)[٣].

وهذا سبب عزوفه عن الفقه والفتوى .

وقد صنّف في علم الكلام كتاب: (الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف)[٤] ، و في الفقه صنّف رسالته الفقهية في (المواسعة والمضايقة)[٥] ، و(غياث سلطان الورى لسُكّان الثّرى)[٦] ، ويظهر أنّ الكتاب كان موجودًا إلى زمن الشَّهيد الثاني(ت ٩٦٥هـ) ، وقد نقل عنه (٢٦) حديثًا في كتابه الذكرى فيما يتعلق بقضاء الصلاة عن الميت[٧].

وتفرَّد السيدُ ابن طاوس بكتاب في المعارف القرآنية وهو (سعد السُّعود) ، وقد بيّنَ سبب تأليفه في مقدمته بقوله: « وجدت في خاطري يوم الأحد في ذي القعدة سنة ٦٥١هـ .... في أن أصنف كتابًا أسمّيه سعد السُّعود للنفوس منضود من كتب وقف علي بن موسى بن محمد بن طاوس أذكر فيه من كل كتاب وقفته على ذكور أولادي وذكور أولادهم »[٨] ، وقد بيَّن مضمونه الشيخ الطهراني(ت ١٣٨٩هـ) بقوله : «إنّ كتاب سعد السعود هو في تاريخ القرآن حيث جمع فيه من عدّة كتب جليلة من تفاسير القدماء»[٩] ، ولعلّه يقصد في مصادر تاريخ القرآن الكريم ، والحقُّ أنّه كتابُ نقد وتحليل ومقارنة تفسيرية في بيان أصول التفسير والبحث القرآني عند الإمامية ، كما سيظهر في البحث ، المكون من ثلاثة مطالب هي على النحو الآتي:

المطلب الأول : كتاب سعد السعود منهجه ومصادره :

يظهـر اهتمـام السيّد علي ابن طـاوس في البحث القرآنـي في كتابه (سعد السُّعود) ،لما يحمله من قيمة علميَّة في ميدان الدراسات القرآنية، فهو يمثل كشكولاً قرآنيًّا، إذ ضمّ مجموعة بحوث اختارها السيّد بلغت المصادر القرآنيـة فيـه (٦٧) مصدرًا للعامـة والخاصة، وهذا يكشـف عن اهتمامه بالبحـث القرآني عند عامة المسلمين ، وهـو أسلوب جديد ابتكره في بحثه القرآنـي، فكان يفتح كلّ مصحف متفائلًا بـه، فكلّما اطَّلع على آية في ذلك المصحف وجد فيها دلالةً ظاهرية على كونها ممّا تسعد بها النفوس، لما فيهـا من آيات باهرات يبحثهـا ويدوّنها في كتابه ويبوبها على نظام الفصول لاختلاف موضوعاتها .

وترجع أهمّية الكتاب العلميَّة إلى كونه الكتاب الوحيد للسيّد ابن طاوس في علوم القـرآن وتفسيره، وقد ظهرت فيه شخصيـة السيِّد العلميَّة بوصفه فقيهًـا وأصوليًّا ومحدِّثًا ورجاليًّا ومفسِّرًا ولغويًّا ومتكلّمًا، ويظهر ذلك أيضًا فـي الموضوعات المختلفة ومناقشته لها في بحثـه القرآني بمسحته العرفانية والسُّلوكية.

وقد اتخذ منهجًا جديدًا في تصنيفه للكتاب منطلقًا من مسحته العرفانية فـي التوكّل علـى اللّه تعالـى، ومستعملًا قريحتـه العرفانيـة القائمة على الحـسِّ الباطني معتمدًا على نصائح أهل البيت عليهم السلام فـي الاستخارة بالقرآن الكريم[١٠]، والعمل بما يظهـر من الآيات، فيبيّنها ويفسِّرها، وكذلك فعل في بقيّة المصنفات القرآنية المنضودة في مكتبته الشَّخصية بالأسلوب نفسه، فإنْ وَجَدَ آيةً فيها دلالة على ما يتضمّن مضمونها سعادة النَّفس فسَّرها واطلع على الآراء فيها ، ثم يُدوّنُها في كتابه ويبوّبها على نظام الفصول؛ لاختلاف

موضوعاتها.

وقد اتبع السيِّدُ ابن طاوس في كتابه (سعد السُّعود) المنهجَ المقارن في البحث القرآني، ويظهر ذلك جليًّا فيه، فقد بحث في كتب المفسِّرين وأقوالهم من جوانب عدّة فقهيّة ولغويَّة وكلاميَّة، فكان بحثًا قرآنيًّا واسع الدلالة في مختلف موضوعات القرآن الكريم، ومن خلال بحثه ونقده تنكشف للباحث شخصية السيِّد فقيهًا ومجتهدًا مقتدرًا ومتضلّعًا بالنقدِ والمقارنةِ والتحليلِ وصاحب ملكة فقهيّة وتفسيرية تظهر قدرته في التفسير وبيان معاني القرآن الكريم بمستوى الباحث المحققِّ والمفسِّر المدقِّق، والكاشف لأسرار التَّعبير القرآني .

أمّا مصادر الكتاب، فقد بلغت (١١٢) مصدرًا قرآنيًّا، وهي من أهم المصادر عند العامّة والخاصّة.

ومن الواضح جدًّا أن بعضَ النُسخِ مِنْ كتب أهل الكتاب كانت لديه، وبذلك يمكن تقسيم مصادر كتابه إلى ثلاثة أقسام[١١]:

١ ـ الكتب السَّماوية :التَّوراة والإنجيل والزبور.

٢ ـ كتب التَّفسير وعلوم القرآن.

٣ ـ كتب متفرّقة في الفضائل والتَّاريخ والتَّراجم.

و حينما يذكر السيّدُ ابن طاوس المتونَ المختارة من الآيات والبحوث القرآنيّة التفسيرية وغيرها، يذكر موافقته أو مخالفته لها، فنجدهُ قد علق على كثير من كتب البحوث القرآنيّة ، ومنها ما ذكره في الباب الثاني، فقد ذكر منها: تفسير ، (تأويل ما نزل من القرآن في النَّبيِّ ﷺ وآله عليهم السلام) للشيخ محمد بن العباس بن مروان كان حيًّا حتى سنة (٣٢٨هـ)، وتفسير التبيان للشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ)، وتعليقته على ما نقله من تفسير

القزويني، ومن كتاب الآيات التي نزلتْ في أمير المؤمنين عليه السلام، ومِنْ كتاب في آي القرآن المنزلة او المُنْزَلة في أمير المؤمنين للمفيد(ت ٤١٣ هـ)، ومن تفسير ابن عقدة(ت ٣٣٢ هـ)، و من كتاب تفسير عن أهل البيت، وما يذكره من تفسير أبي جعفر الباقر عليه السلام، ومن قصص الأنبياء وفقه القرآن للراوندي (ت ٥٧٣هـ)، وما يذكره من تفسير الجبائي(ت ٢٧٧هـ)، و تفسير عبد الجبار القاضي (ت ٤١٥هـ)، و تفسير الكشاف للزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، وبحوث قرآنية أخرى. وحينما يذكر المصدر الذي يرغبُ بنقدهِ ومناقشته يذكر تفاصيلَه، منها: اسمُ الكتابِ وصفحته، وجهه، وسطره، وطوله، ونوع الخط من حيث الوضوح وعدمه.

وغرضُهُ من ذلك التَّفصيل الحفاظُ على وقفيّة الكتاب، وعلى ديمومته للأجيال القادمة حفاظًا له من أخطاء النَّسخِ والتَّحريف والتَّغيير، كما صرّح السيِّد ابن طاوس بقوله :(أن يُقَرِّب بالانتفاع به ما كان بعيدًا ....وأنّه لو اسُتعير كتاب من خزانته والتبسَ على طالبيه أو قطعت وقفيّة الكتاب، كان تعيين موضع المنقول منه شاهدًا على الوقفيّة .. مُحْيِيًا لما كان يجوز مماته، ومنها أنّه لو استعير منها كتاب والتَبس على طالبيه كان تعيين موضع المنقول منه شاهدَ عدلٍ للناظر فيه، ومنها لو قُطعتْ وقفيّته عن خطأ أو اعتماد كانت علامة موضعٍ النَّقل منه دلالةً على الوقفية مغنية عن الاجتهاد)[١٢]. والظَّاهر من كلامه واهتمامه بالوقفيّة خوفًا من السَّرقة؛ لأهمّيّة الكُتب التي لديه وغلاء أسعارها ،وأنّها كانت تَجارة رائجة ورابحة في زمانه، وما يدلُّ على ذلك تنبيهه بأنّه قد تُقطعُ الوقفيّةُ من الكتاب حتى يُموِّهَ السَّارقُ بأنّه ملكه حال بيعه، وهذه أهم الأسباب التي دعته الى تفصيل ما ينقله من المصادر في كتابه (سعد السعود).

المطلب الثاني : أصول التَّفسير عند السيِّد ابن طاوس :

إنَّ الأُصولَ التَّفسيريةَ التي يحتاجها المُفسِّر في فهم القرآن الكريم متعدّدة، ومنها القرآن الكريم، و اللغة، والأخبار المعتبرة، والعقل والإجماع،والظهورات القرآنيّة وبيان أثر السِّياق في كشف دلالة الآية الكريمة ، وأثره في دلالة المفردة القرآنيّة ، فإنَّ الظهوراتِ القرآنيّة حُجّةٌ يعتمدُ عليها أهل المحاورات في باب التَّخاطب والتَّفاهم؛ لأنّ (العقلاء جرت عادتهم في محاوراتهم ومكاتباتهم الاعتماد على ظاهر كلام المتكلم في تعيين مراده ومقصوده ، ولم يصدرْ من الشَّارع ردعٌ ومنعٌ عن تلك السيرة، كما لم يأتِ بطريقة جديدة بدلاً عنها)[١٣] ، ويمكنُ بيانُ هذه الأصول عند السيِّد ابن طاوس على النحو الآتي :

أولاً :دلالة السِّياق وأثرها في فَهْمِ النص القرآني :

تُمثّلُ الدَّلالة السِّياقيّة أهمَّ العوامل المُساعدة على كشف مراد الله تعالى،وتُحدّد الظّهور القرآني من سياق الكلام وهي حجّةٌ يجب الأَخذ بها لحجّيّة الظَّهور إلّا إذا دَلَّ دليلٌ على خلاف السِّياق فيما لو ثبتَ أنَّ ترتيبَ الآيات لم يكنْ على حسب النُّزول ، ومع ذلك يحكم بتوقيفه؛ لأنّ مُرتِّبَها نفسُ الرَّسول ﷺ،ولكن لا تكون للسياقة حجّيّةٌ، بل تحتاجُ الى قرينة خارجية تحدد المعنى المراد من الآية الكريمة، أو تكون الآية بنفسها ظاهرة في المعنى بغضّ النظر عن السياق .

فالأصل إذن هو حجّيّةُ السِّياق في إثبات الظهور ودلالة الآية على المعنى الظَّاهر، وقد اعتمد السَّيد ابن طاوس على السِّياق في الكشف عن دلالة الآية الكريمة من قوله تعالى :﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ﴾(البقرة:١١٤) في إرادة خصوص بيوت الله تعالى دون

مطلــق وجه الأرض، فإنّ دلالة (مساجــد اللّه) تمثّل دلالةً مركزيّةً وذاتيّةً[١٤] في معناها لا يمكن توسعته إلى غير المعنى المراد ، إلّا من خلال توسعة المعنى بالعلاقة المجازية ليشمل مطلق وجه الأرض، ليشمل الحكمُ مطلقَ العبادة على وجــه الأرض، ويشمل منع الحريّات الدينيّة في أداء عباداتهم وطقوسهم، فإنّه مصداق لخراب الأرض.

وقــد ذَهَبَ الراونديُّ[١٥] إلــى إرادة الإطلاق والشُّمول من دلالة (مساجد اللّه) علــى مطلــق وجه الأرض، وذَهَبَ إلى القول بــأنَّ سياق الآية الكريمة يدلُّ على حُرمــةِ منعِ المُسْلِم من أداء واجباته الإسلاميَّة، وحاول إثبات صحّة دلالــة الآيــة على الإطلاق بحديــث رســول اللّه ﷺ: ((إنّ اللّه جعل الأرض مسجــدًا))[١٦]، قال :(فالأرض كلّها مسجد تجوز الصلاة فيه، إلاّ ما كان مغصوبًا أو نجسًا)[١٧].ويؤيد قوله أيضًا بما رُوِي عن زيد بن عليٍّ عن آبائه عليهم السلام: ((أنّ المراد به جميع الأرض، لقوله عليه السلام: «جعلت الأرض مسجدًا»))[١٨].

ورفــض السَّيد ابن طاوس هذه التَّوسعة في الإطلاق ،وعدَّها خروجًا على السِّيــاق القرآني لوضوح دلالتها فــي إرادة خصوص بيوت العبادة، وقد أجاب بأجوبة عدّة نقضيّة على الرواندي منها:

أوَّلًا : إنَّ السِّيــاق يتحدّثُ عن خصوص المساجــد المعــدّة للعبادة لا مطلق وجــه الأرض، قــال السَّيد ابن طــاوس :«إنّ سياق الآية الشَّريفــة يظهر منه خــلاف هذه الإشارة الضَّعيفة؛ لأنّ اللّه جلّ جلاله قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾(البقرة:١١٤)، فالسَّعــي في الخراب مفهومه مساجد عامرة بلغة المخاطبين»[١٩] ،فلا يشمل عنده مطلق وجه الأرض أيضًا[٢٠].

ودلالــةُ الجملةِ الفعليَّةِ (يَدْخُلُوهَا) التي تفيد الظَّرفيَّة ، ودلالة عود الضَّمير علــى المساجــد ،مقتضٍ لتخصيص مكــان عامر محــدود ، وامتناع صدق الدُّخول لمطلق وجه الأرض، فلا يصدق عليه مسجدٌ ، ولذلك استدلّ على إرادة المكان الخاصّ للعبادة، قال :« قوله تعالى: ﴿أَن يَدۡخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾يدلُّ علــى أنّ الأرضَ ما لا تسمّــى مساجد ، وهي التي قاموا فيهــا قبل أنْ يدخلوا المساجد»[٢١]. فلا يصدق على مطلق وجه الأرض عنده أيضًا.

ثانيًــا : دلالــة الخراب في مقابــل العمران فإنّها تدلُّ علــى بناء وقعَ عليه الخــراب ولا يكــون في الآية إلّا للمساجد العامــرة للعبادة ، فالخرابُ فرعُ العمــران؛ ولذا لا ينطبقُ المعنى على مطلق وجــه الأرض؛ لعدم تحقق الخراب عليها .

ثالثًا: دلالة الأخبار في بيان فضل الصَّلاة باختلاف أماكنها وقد خُصَّتِ المساجــدُ بالثَّواب العظيم، فهي :« متظاهرة بتفاوت الصلوات في المسجد وفي البيت وفي السُّوق، ومن المستبعد أنْ تكون كلّها مسجدًا وتذكر في اللفظ المختلف والتَّفاوت المختلف» [٢٢]. وهو بذلك ينفي وحدة المكان في الآية وعدم صدق الإطلاق.

رابعًا : يلزمُ القولُ بتناقض القرآن الكريم في بيان الأحكام من حيث إنَّه منــعَ دخولَ المشركين للمساجد بدلالة قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ ﴾(التوبــة:٢٨)، فــإنَّ دلالتهــا واضحة في منع المشركين من دخول المسجــد الحَرام ومن باب أولــى تُحْمَلُ الحُرمــةُ على كلّ مسجد ، فلو كانــت الأرض كلّها مسجدًا كيف كان يكون حال الممنوعين[٢٣] مِنْ دخولِ كلِّ الأرض وهم فيها ، فهذه مغالطة واضحة يستحيل إرادتها من الآية الكريمة.

فسياقُ الآيةِ ظاهرٌ في إرادة خصوص بيوت اللّه تعالى المُعدةِ للعبادةِ، نعم إفادة العموم في حُرمة مطلق أنواع التَّخريب من غلقها ومنع إقامة الصَّلاة، والدُّروس الشَّرعيّة فيها .

وقد وافقه العلَّامةُ الحلِّيُّ على إرادة خصوص المساجد بقوله :«ويَحرمُ نقضها، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾(البقرة:١١٤)، وكذا استعمال آلتها واتخاذها في ملك أو طريق، ويجوز هدم ما استهدم لإعادته لما فيه من العمارة، وللأمن على الدَّاخل، ولو تعذّرتْ إعادته جاز استعمال آلته في غيره من المساجد؛ لاشتراكها في كونها موضعًا للعبادة»[٢٤].

ويمكن صحّة إطلاق المساجد على مطلق وجه الأرض فيما لو توسّعنا في الدَّلالة وحملنا الإخراج على إرادة الإخراج من الإيمان وتخريبها بفساد أهلها بعدم طاعة اللّه تعالى، ومنع اكتسابهم للإيمان وتحلّيهم بمكارم الأخلاق نوعٌ من أنواع الخراب ، فالأرض بالنسبة إلى لعارفين هي مسجد اللّه تعالى أينما كانوا ،وقد ذهب إلى هذا المعنى الطبرسيُّ في المجمع فيما روي عن زيد بن عليٍّ عن آبائه ، عن عليٍّ عليه السلام أنّه أراد جميعَ الأرض، لقول النَّبيِّ صلى الله عليه وآله: «جُعِلَتْ لي الأرضُ مسجدًا، وترابها طهورًا ». وقوله : «وسعى في خرابها» أي: عمل في تخريبها. والتخريب: إخراجهم أهل الإيمان منها عند الهجرة. وقيل: هو صدّهم عنها، ويجوز حمله على الأمرين. وقيل: المراد المنع عن الصلاة والطاعة فيها، وهو السعي في خرابها [٢٥]. فلا يظهر تعارض بين تفسير العلّامة الراونديّ بالخبر للآية الكريمة في بيان أنَّ الأرض كلَّها تصلح للعبادة فيحرمُ محاربة الإيمان الذي يمثل مسجد المؤمن في كلِّ بقاع الأرض .

ثانيًا : قاعدةُ عَرْضِ الأَخبار على كتابِ اللهِ تعالى:

من القواعد التي أسسّها أهل البيت عليهم السلام في معالجة الأخبار ورفع التعارض وتمييز الصحيح من الضعيف الموضوع قاعدة عرض الأخبار على كتاب الله تعالى، فقد وردت في الصحيح أحاديث في وجوب العرض على الكتاب، فما وافق القرآن يجب الأخذُ به وما خالفه أُعرض عنه، وهذه الأحاديث تؤكّد مرجعيّةَ القرآن الكريم وحجّيّة ظواهره، إذ رُوي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: ((خطب النبيُّ صلى الله عليه وآله بمنَى فقال: أيّها الناس ما جاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله))[٢٦]. وقال الإمام الرضا عليه السلام: ((... فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله، فما كان في كتاب الله موجودًا حلالًا أو حرامًا فاتّبعوا ما وافق الكتاب، وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنن النبي صلى الله عليه وآله))[٢٧]. وقول الإمام الهادي عليه السلام: ((... فإذا وردت حقائق الأخبار والتمست شواهدها من التنزيل فوجد لها موافقًا وعليها دليلًا، كان الاقتداء بها فرضًا لا يتعدّاه إلّا أهل العناد...))[٢٨].

ففي الأخبار دلالة واضحة على حجّيّة الظواهر القرآنية وعدم تحريفه منذ نزوله إلى يوم القيامة، فيجبُ العمل بظهوره والرجوع إليه .

وقد التزم السيِّد ابن طاوس بهذه القاعدة في معالجة بعض الأخبار ومحاكمتها في ضوء الكتاب العزيز، والتزامًا بما أمر به الرَّسُول وأهل بيته عليهم السلام، وذلك عبر نقده لاستدلال الجبائي بخبر «لا وصيّة لوارث» الذي جعله ناسخًا للآية الكريم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾(البقرة:١٨٠)، ولكن حينما عرضَ السيِّد الخبرَ على الآية الكريم أثبتَ كذبَهُ لمخالفته

لظاهر الآية، إذ إنّها تُثبتُ الوصيّةَ للوارث كالأبوين والأقربين مع استحقاقهم للإرث، فحكمَ السَّيدُ ابن طاوس بجواز الوصية للوارث؛ تمسّكًا بظاهر الآية والإعراض عن الحديث لمخالفته لظاهرها، وقد أجمعتِ الإماميَّةُ على جواز ذلك للنصّ القرآني الصريح وعدم نسخ الآية.

وقد استدلّ السيّد ابن طاوس على مخالفة الحديث لظاهر القرآن، وتكذيبه ووضعه على رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ قال في معرض ردِّه على أبي علي الجبائي: « إنّ هذا الحديث الّذي قد ذكرته عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنّه (لا وصيّة لوارث) ينقض بعضه بعضًا، وهو يقتضي أنّه حديثٌ مكذوبٌ على رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو ممَّا يستحيل العمل بجميع ظاهره، وإذا كان لابدّ من تأويله على خلاف الظاهر فهلّا ذكرتَ له وجهًا يجمع بين القرآن وبينه من غير نسخ، فوجوه ذلك كثيرة، فأمّا قولنا: إنّه يستحيل العمل بجميع ظاهره؛ لانّ ظاهره يقتضي أن تكونَ الوصيّةُ في حال يكون الموصى له وارثًا، وهذا متعذّر؛ لأنَّ الموصيَّ يوصي وهو حيٌّ وما انتقل ماله، ولا ما أوصى به إلى غيره حتّى يسمّى الّذي يُوصَى له أنّه وارثٌ، فلابدّ أن يقول: إنّ معناه لا وصية لمن يمكن أن يكون وارثًا» [٢٩].

كما يلزم من ظاهر الحديث بطلان الوصيّة لكلّ وارثٍ البعيد والقريب منه، ولذلك حاول بعضهم تصحيح الخبر بأنَّ النَّبيَّ قال: (إلا أن يجيز الورثة)، فعند ذلك تصحُّ الوصيُة مع الإجازة، كما هو مذهبُ بعض العامة، وأنّه يلزم سقوط الوصيّة أصلًا فيما لو لم يكن موجودًا إلّا الوارث، فإذا لم يجزْ سقطتِ الوصية كلّيًّا فيلزم كونها تشريعًا لغوًا وعبثًا، يقول السيّد ابن طاوس:«وإذا قلت: إنّه لا وصية لمن يمكن أن يكون وارثًا، بطلت الوصيّة للقريب والبعيد، وذهب حكم كتاب الأوصياء في هذا وأحكام الوصية به

فــي الإسلام؛ لأنّه لا يوجد أحد مــن المسلمين إلّا ويمكن أن يكون وارثًا في وقــت دون وقــت. ومثال ذلك: أنّه إذا فقد ذوو السهــام من أهل المواريث كان الوارثون ذوو الأرحام على الخــلاف في ترتيبهم، وإذا فقد ذوو الأرحام كان ميراث الإنسان إمّا لبيت المال وهو عائد على إمام الوقت وإلى سائر المسلمين، أو إلــى فقراء المسلمين على بعــض المذاهب، فإذن تكون الوصية ساقطة في ملّة الإسلام لهذا الحديث المتهافت في العقول والإفهام» [٣٠]، فلا تثبت حجّيته فيسقط الاستدلال به؛ لمخالفته لظاهر الآية .

وقد ردَّ السيدُ على القائلين بنسخ القرآن بالخبر الضعيف، وعدّه استهانة بكتــاب الله تعالى، قــال : « وإذا كان ظاهر الحديــث لا يصحّ العمل عليه ومتضــادًّا في نفسه وساقطًا عند علماء أهل البيت جميعهم الذين روى العلماءُ مِــن المسلمين أن النَّبيَّ ﷺ قــال: ((إنّي مخلّف فيكــم الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي»، فكيف ينسخ بــه صريح القرآن الشريف؟! وهل الإقدام على نسخ القرآن بهذا الحديث الضعيف إلّا للتهوين بالله جلّ جلاله وبكتابه المعظّم المنيف))[٣١].

وقــد أكّد بطــلان الخبــر ومخالفتــه لظاهر القــرآن الكــريم المقداد السُّيــوري(ت ٨٢٦ هــ) قائلًا : «أمّا الحديث المروي عنه صلَّى الله عليه وآله و سلم و هو: لا وصيّة لوارث فباطل عندنا»[٣٢] .

ومحصّــلُ الكــلام أنَّ السيّد ابن طاوس التَزم فــي مقام بحثه الاستدلالي القرآنــي بقاعدة العرض على كتاب الله تعالى ،واعتبــاره المرجعيّة القطعيّة التــي لا يجوز مخالفتهــا ، ويمثّل الأساس في أصول البحــث القرآني وأوّلها؛ لقطعية صدوره وحجّيّة دلالته .

ثالثًا: دلالة القصّة القرآنيّة على الأحكام الشرعيّة:

اختلف الأصوليون في وَضْعِ الضابطة لبيان دلالة الآيات على الأحكام الشرعيّة، فمنهم مَنْ أخرج آيات المناقب الخاصّة؛ لكونها لا تتضمن حكمًا عامًّا بل هي مختصّة بمَنْ نزلت فيه، ولكونها تريد أن تبيّن ميزة خاصّة فلا عموم لها.

ومنهم مَنْ أخرج آيات قصص الأنبياء منها لعدم تضمنها أحكامًا شرعيّةً، وذلك لنسخ شريعة الإسلام لها، ومن المعلوم عقلًا وجوب العمل بالناسخ دون المنسوخ .ومنهم مَنْ ذهب إلى كون القرآن الكريم كلّه متضمنًا للأحكام الشرعيّة وإنْ كانت الآيات تتحدّث عن قصص الأمم السابقة، أو بيان منقبة معيّنة لصحابي أو أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ القرآنَ الكريم نزل لهداية الأمّة وليكون منهاجًا لحياتهم .

إنَّ الفقيه المفسِّر يمكنه استنباط الحكم الشرعي من كل آيات القرآن الكريم، ولا يتقيّد بآية دون أخرى؛ لكونه ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾(النحل:٨٩)، هذا هو منهج أهل البيت عليهم السلام في استنباط الأحكام ، فقد ورد في بعض الأخبار التفسيريّة استدلال الأئمّة عليهم السلام بالقصص لإثبات حكم شرعي ، أو بيان موعِظَةٍ كما في استدلال الإمام الصادق عليه السلام بقوله تعالى :﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾(مريم : ٢٦) قال عليه السلام : ((إنّ الصيام ليس من الطعام والشراب وَحْدَه)) . ثم قال : قالت مريم:﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ (مريم : ٢٦) أي : صمتًا، فإذا صمتم فاحفظوا ألسنتكم وغضّوا أبصاركم ولا تنازعوا ولا تحاسدوا)) [٣٣] . فقد استدلّ الإمام بهذه القصّة لإثبات استحباب الصوم عن الكلام للصائم بترك لغو الحديث والغيبة والنميمة، ليكون صيامه كاملًا غير ناقص للثواب .

وقد تمسّك بهذا المنهج مشهورُعلماء المسلمين من العامّة والخاصّة أمثال أبي حنيفة (ت١٥٠هـ)[٣٤]، ومالك بن أنس في الموطأ (ت١٧٠هـ)[٣٥]، والجصاص (ت٣٧٠هـ)[٣٦]، وابن العربي (ت ٥٤٣هـ)[٣٧]، وقطب الدين الراوندي[٣٨]، وابن فارس الأندلسي(ت٥٩٧هـ)[٣٩]، وابن إدريس الحلّيّ (ت ٥٩٨هـ)، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)، والعلّامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ)، والزركشيّ (ت٧٩٤هـ)[٤٠]، والمقداد السيوري[٤١]، والفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)[٤٢]، وهاشم البحراني (ت ١١٠٧هـ) في برهانه[٤٣]، والشيخ محمد جواد الكاظمي (القرن الحادي عشر) في مسالك الأفهام[٤٤]، والشوكاني (ت١٢٥٠هـ) في فتح القدير[٤٥]، والسيّد الخوئي (ت ١٤١٣هـ) في البيان[٤٦]، والسيّد السبزواري (ت١٤١٤هـ)[٤٧] في مواهبه[٤٨].

ويقول الزركشي:« إِنَّ آيَاتِ الْأَحْكَامِ خَمْسُمِائَةِ آيَةٍ، وَهَذَا ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعَهُمُ الرَّازِيُّ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمُ الْمُصَرَّحُ بِهِ فَإِنَّ آيَاتِ الْقَصَصِ وَالْأَمْثَالِ وَغَيْرِهَا يُسْتَنْبَطُ مِنْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ»[٤٩]، ووافقه الشوكاني بقوله: «بل مَنْ له فهم صحيح وتدبّر كامل يستخرج الأحكام من الآيات الواردة لمجرّد القصص والأمثال»[٥٠]. إلّا ما دلَّ الدَّليلُ على اختصاص الأحكام بأفراد معيّنين كما في خصائص الرَّسول ﷺ. وبذلك تكون «آيات الأحكام غير محدودة العدد، فكلّ آية في القُرْآن قد يُستنبط منها حكمٌ معينٌ»[٥١]، وَمَرَدُّ ذلك إلى ما يفتحه اللّه على العَالِم من معاني القُرْآن ودلالاته، وما يتميّز به العالم من صفاء الروح، وقوّة الاستنباط، وجودة الذهن وسيلانه[٥٢]. وأمّا حصرها بعدد معيّن فيعود لظهور الآيات في بيان الأحكام كما يدلّ على ذلك أسباب نزولها.

إنّ هذا المنهج هو الطريق الذي سلكه علماء المدرسة الحلّيّة حتى بعد

عصر السيّد ابن طاوس، فهذا العلّامة الحِلّيّ قد استدلّ بقصّة ذبح إسماعيل على جواز نَسْخِ الحكم قبل العمل بالمنسوخ ، وهو يكشف عن تأصيل بجواز استفادة الأحكام من القصّة القرآنيّة فيما يتعلّق بفعل الأنبياء وسيرتهم ؛ لكون سنتهم تشريعًا سماويًّا(٥٣).

واستدلّ أيضًا بقوله تعالى : ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾(الانسان:٨، ٩)، على بعض الأحكام المتعلّقة بالإيثار على النفس لقضاء حوائج المؤمنين ، مستدلًّا على ذلك بما رواه عليُّ بن إبراهيم القمّي (ت٣٢٩هـ) عن أبيه بسنده عن عبد الله بن ميمون القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: « كان عند فاطمة عليها السلام شعير، فجعلوه عصيدة، فلّما أنضجوها ووضعوها بين أيديهم جاء مسكين، فقال المسكين: رحمكم الله، أطعمونا ممّا رزقكم الله، فقام عليّ عليه السلام وأعطاه ثلثها، فلم يلبث أن جاء يتيم، فقال اليتيم: رحمكم الله، أطعمونا ممّا رزقكم الله، فقام عليّ عليه السلام وأعطاه الثلث الثاني، ثم جاء أسير، فقال الأسير: رحمكم الله، أطعمونا ممّا رزقكم الله، فقام علي عليه السلام وأعطاه الثلث الباقي، وما ذاقوها، فأنزل الله فيهم هذه الآية: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾(الانسان:٨، ٩)إلى قوله تعالى ﴿وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا﴾ في أمير المؤمنين عليه السلام. قال القمّي: «وهي جاريةٌ في كلّ مؤمن فعل مثل ذلك لله عز وجل بنشاط فيه»(٥٤). فتكون قاعدة الجري والانطباق ثابتة لكلّ القرآن لخلوده، فيمكن استفادة الأَحكام منها، فالآية الكريمة وإنْ كانت نازلةً في بيان منقبة وفضيلة لم تكن لأحد ولا تكون

لأحـد بعد أهل البيت عليهم السلام ؛إذ تصدّقوا بطعامهم لثلاثة أيام ؛ وهم صيام وبقوا علـى هـذه الحالة لثلاثة أيام لا يفطرون إلَّا على المـاء، فنزلتْ في حقّهم هذه الآيـة الكريمـة) [٥٥]، فقد أفـاد السيّد ابن طاوس من الآيـة الكريمة عدة أحكام شرعيّة تتعلّق بالسياسـة الماليّة للأسرة، وعدّها أسرارًا مكتنفة في طيّات القصّة وسبب نزولها ،وهذه الأحكام هي [٥٦]:

أوّلا : جواز الإيثار بالنفس والأطفال بما لابدّ منه.

ثانياً : إنَّ القرضَ لا يمنع أن يُؤثِر الإنسانُ به .

ثالثاً : إنَّ الواجبَ من قوت العيال لا يمنع من الصدقة في مندوب.

ويمكـن استفـادة استحباب التصدّق مـع شدّة الحاجة إلـى المال ، وهو مـن الإيثـار المستحبّ ، بـل أعلى مراتـب الإخلاص والطاعـة للّه تعالى في المستحبّـات، ويظهر ذلك من مقام المدح في الآية الكريمة ، ولا يعدّ إضرارًا محرمًا بالنفس ،ويمكن أن يُستفاد من أخبار أسباب النزول دلالة أخرى على حكم شرعيّ،وهي عدم تصرّف الإمام بطعام أهله إلَّا بموافقتهم ، أو منعهم من التصدق خوفًا على حالهم ، لأنَّ للانسان سلطانًا على ماله ، وقبح منع فعل الخيـر، ولذلك تركهم الإمام علي عليه السلام وحرّيّة تصرّفهم مع حاجتهم الشديدة للطعـام بلحاظ أنَّ الإسلامَ يحثُّ على الصفـات الحميدة والأخلاق الكريمة وصفاء النفس وسخائها .

وهـذا دليلٌ على فعـل المستحبّات مـع الحاجة إلى الطعـام ،ولا يتعارض المستحـب مع الواجـب ،للقطع واليقين أنّهـم لم يلقوا بأنفسهـم إلى تهلكة المـوت ، ولذلك مدحهم المولى سبحانه ،وبذلـك يكون هذا المدح دليلًا على الاستحباب، وفعل المعصوم حجّة وسنّة حسنة فينا.

رابعًا :السُّنَّة المطهرة المفسِّرة عند السيِّد ابن طاوس :

لا يكتفي الباحثُ في البحث القرآني بالدلالة اللغويّة والمعجميّة في حال بيان المعنى اللغوي في القرآن الكريم ، بل لابّد من النظر إلى الأخبار الواردة عن النبيّ وأهل بيته عليهم السلام ، وأصحابه ممّن عُرف بالفصاحة والبلاغة والاهتمام بالقرآن الكريم كابن عباس (ت ٦٩ هـ)، فما وجد فيه من دلالة مطابقة اللغة لظاهر القرآن الكريم ، يؤخذ به وما خالفه يترك ، فإنْ كانَ الخبرُ صحيحًا وأمكن تأويله والتصرّف به عُمل به، حتى لا يُطرح لصحّة صدوره ، ويقدّم قول المعصوم عليه السلام على غيره ؛ لأنَّ الشارعَ أمرَ بالأَخذِ به، فالسُّنَّة المطهَّرة المعتبرة حجّة يجب العمل بها ولا يجوز العدول عنها.

و ممّا له دور في كشف دلالة المعنى القرآني وتفسيره أسبابُ النزولِ المعتبرة الصحيحة، فهي تُمثّل تفسيرًا للقرآن الكريم ، وقد اعتمد عليها السيِّد ابن طاوس في الكشف عن دلالة المعنى، ومثال ذلك ما اعتمده في بيان دلالة معنى (شاهد) كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ (هود:١٧) ، إذ نقل السيِّد عن الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) مجموعة من الآراء في بيان المعنى المراد من (الشاهد)، وقد ردّها واختار رأيًا واحدًا مستدلًّا على صحّته بمجموعة من المرجّحات منها: الدلالة السياقيّة، وأسباب النزول ، والأخبار القريبة من التواتر بين المسلمين. بهذه القرائن الثلاث أثبت أنَّ المراد من (الشاهد منه) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

وأمّا الآراء التي ذكرها الشيخُ الطوسيُّ نقلًا عن بعض المفسِّرين، فهي تقول : «إنّ المراد من (الشاهد) :هو جبريل عليه السلام ، وقيل: هو لسان النبي صلى الله عليه وآله وقيل : هو الإنجيل ،وربما قيل القرآن»[٥٧]، وقد ردَّ السيّد ابن طاوس كلّ تلك

الروايـات؛ لكونها غير واضحة الدلالة على المعنى المـراد ،ويظهر أنّ السَّيد استـدل بالسياق على بطلان الآراء الأربعـة ، أمّا في بطلان الأول، فقد قال السيّـد: «إنَّ جبرائيـل عليه السلام ما كان يتلوه بل كان قبـل النبي صلى الله عليه وآله ولم يكن منه»، وفي بطلان الثاني قال :« وأمّا من قال (لسانه)، فبعيد؛ لأنَّ لفظَ (يتلوه) مـا كان يقتضيه، وبطلان الثالث : فالـذي يتلو يكون بعده والإنجيل قبله، وبطلان الرابع؛ لأنَّ : (القرآن ليسَ هو منه صلوات اللّه عليه وآله) [٥٨]. وبذلك يبطـل السيّـد الآراء من خلال الاعتماد على القرينـة السياقيّة ونفس الظهور القرآني وعود الضمير في الآية الكريمة .

ثـم يستدلّ السيّد ابن طاوس بالأخبار المفسِّرة على إفادة التخصيص من دلالـة (الشاهد) في اختصاصها بالإمام علـي عليه السلام وذلك عن طريق أخبار أسبـاب النزول المفسِّرة للقـرآن الكريم، والمبيّنة للمـراد منه من مصادر بعض ثقـات العامّة والخاصّة، فمنها مـا رواه ابن المغازلي (ت٤٨٣هـ)[٥٩] فـي كتاب المناقب، فـي تفسير قوله تعالـى : ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾(هـود:١٧) قال:((رسول اللّه صلى الله عليه وآله: على بيّنة من ربه ،وعليّ الشاهـد))[٦٠]، ورواه أيضًا عن المتحـدّث بالمستنصرية أبو النجار بإسناده إلى ابـن مردويه بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله (أنّ الشاهدَ منه علي عليه السلام) ، وعن الرمّاني فـي تفسيره هو علي بن أبـي طالب [٦١]، وذكر الطبـري بإسناده عن جابر مسنداً[٦٢]، ثم يذكر السيّد ابن طاوس أنَّ للحديث (٦٦) طريقًا رواها الشيخ محمـد بن العباس بن مروان في كتابه بأسانيدهـا. ومن الأخبار الواردة عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله ،التي رواها السيّد ابن طاوس قال صلى الله عليه وآله: ((علي منّي وأنا منه، قال جبرئيل: أنا منكما))[٦٣]،وأنّهما نور واحد[٦٤]،ويوم سورة بـراءة: إنّ اللّه تعالى أوحى أنّـه لا يؤدّيها عنك إلّا أنت أو رجل منك[٦٥] ،وكلُّ

هــذه الأخبار تمثّل قرائن حاليّــة ومقاليّة تحيط بالنَّــصِّ القرآني ، و تساعد علــى كشف دلالته وتحدّد المراد الحقيقــي وسبب النزول ومورده الخاصّ به فــلا يتعدّاه لغيره، بحيث لا تجري عليــه قاعدة المورد لا يخصّص الوارد ، ولا العبرة بعموم اللفظ، فإنّ لهما موردًا خاصًا .ومن ذلك يظهر تمسك السيّد ابن طــاوس بأخبار أسباب النزول بوصفها مفسّرة للنصِّ القرآني ورافعة للإجمال والاشتراك بسبب دلالة المفردة .

المطلب الثالث : الأصول البلاغيَّة وأثرها في التفسِّير عند السَّيد ابن طاوس :

أولًا: أثر بلاغة المجاز بالحذف في التفسير عند السيّد ابن طاوس :

إنَّ أروع صــور الإبــداع في الكلام هو الأسلوب المجــازي في الدلالة على المــراد ، وهــو أحد أساليب العــرب ، فقد كان بيانهم الــذي يعبّرون به عن معانيهــم ومقاصدهــم ،مع جمال الأسلــوب ودقّة المعنى ، بحيــث يتقلّبُ بين المعاني ويضربُ أروعَ صور المجاز بأنواعه المختلفة فيزيد المعنى جمالًا من دون اختلال فيه.

إنّ بلاغةَ الحَذْفِ والاختزال في الكلام مع انتظام المعنى واستقامته قرينة على قوّة البيان العربي حتى أصبح من أصول محاوراتهم وأسلوب بيانهم، وقد اختــار الباحث أسلوبين مــن أساليب بلاغة القرآن في البحــث القرآني عند السيّد ابن طاوس في بحثه القرآني وهما أسلوبا الحذف والاستعارة .

ومــن المعلوم أنّ الأصل في أركان الجملة الذِّكْر، ولا يُصار إلى الحذف إلَّا لغــرضٍ بلاغي، وهو القائم على التوسُّــع في اللّغة دون ضابط معيّن ،وقد صرّح بهذا النوع من المجاز سيبويه والفراء : هناك مجاز الحذف عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٦٦] وعنــد الفــراء (ت٢٠٧هـ) [٦٧]،أورداه على سبيل الاتساع في

الكلام كأخذ المضاف إليه إعراب المضاف [٦٨] .

والغرض من مجاز الحذف إفادة الإيجاز مع وجود القرينة الدالّة على المحذوف كما في قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾(يوسف:٨٢)، فقد حذف المضاف (الأهل) وأقام المضاف مقامه فأعطي حكمه للإيجاز ، وعلى ذلك يكون الجرّ في(القرية) هو الأصل، والنصب عرضَ له على نحو المجاز .

ومن الإيجاز بالحذف حذف الجواب لوجود القرينة الدالّة عليه في السؤال نفسه بدلالة (لو) الشرطيّة الدالّة على لزوم وجود جوابها ، وأيضًا هي حرف امتناع لامتناع ، ولكن حذفه قد يكون أبلغ من ذكره، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾(الرعد:٣١)، فقد قدّر علي بن عيسى الرمّاني جوابها (لكان هذا القرآن)[٦٩]. والآية في سياق الحديث عن تحدّي مشركي مكّة أنّهم لا يؤمنون حتى لو سيّرت الجبال، وقطّعت الأرض وغير ذلك من المعاجز فإنّهم لا يؤمنون .

وبينَّ السيّد ابن طاوس بعض الحِكَم المقتضية للحذف هنا، منها :

الأول: إنَّ ذكرَهُ قد يقتضي توهّم المتلقّي في تحقّق الجواب من قبل المولى، فكان حذفه أبلغ في رفع التوهم (لعلّ حذف الجواب ها هنا –إن كان يمكن– أنّ الله جلّ جلاله لو قال: (لكان هذا القرآن)، كان قد وقع الأمر الّذي أخبر به من تسيير الجبال وتقطيع الأرض وكلام الموتى، وكان يحصل بذكر الجواب وقوع هذا التقدير، ولم تقض الحكمة ذلك)[٧٠].

الثاني: رفع توهّم إمكان بيان أثر تلاوة هذه الآية الكريمة في السلطة التكوينية للإنسان ، بحيث يتصوّر أنّه يستطيع تسخير المذكورات تحت قدرته بها ،ولذا اقتضى المقامُ حذفهُ ،يقول السيّد ابن طاوس: (لعلّ المراد أنَّ الله جلّ جلاله لو قال الجواب، كان كلّ مَن قرأ هذه الآية من الأذكياء

بجوابهـا الّذي يذكره اللّه جـلّ جلاله، تهيّأ له أن يُسيّـر بها الجبال ويقطّع الأرض ويُحيي الموتى، فأمسك اللّه جلّ جلاله عن ذكر الجواب لِما يكون فيه من الأسباب الّتي لا يليق ذكرها عنده جلّ جلاله بالصواب) [٧١].

فالمحصّـل أنّ الحـذف أسلوبٌ بلاغـيٌّ غرضه الإيجاز فـي الكلام ،مع بيـان حكمٍ فـي دلالة الحذف والإيجـاز ، تجعل السامع فـي تفكّر لمعرفة دلالـة وغرضه المتكلّـم . والقرآن الكريم بصفته كـلام اللّه الذي له آثاره التكوينيـة في الوجود لا على صعيد التشريع أو البلاغة والفصاحة و كشف حـوادث الزمان فحسب، بـل له حقيقة تأثيريّة في الكـون لا يعلمه إلّا اللّه تعالـى، فـلا يمتنع أن يكون لنفـس القرآن الكريم وحاملـه ذلك الأثر في التصـرّف في الموجـودات التكوينيّة، فليس بعزيز علـى اللّه تعالى أن يجعل لكلماتـه النورانيّةِ إشعاعًا وتأثيرًا خاصًّا فـي النفوس فضلًا عن الجمادات؛ لأنّه كلام اللّه تعالى .

ثانيًا : بلاغة الاستعارة عند السيّد علي ابن طاوس:

يقسّم البلاغيّون المجاز على قسمين: اللغوي والعقلي، وذكر الجرجاني (ت٤٧١هـ) الضابطة في أصـل التقسيم والتمايز بينهمـا فقال :(واعلم أنّ المجـاز على ضربـين: مجازٌ من طريـق اللغة، ومجازٌ مـن طريق المعنى والمعقـول)[٧٢].

وقسّموا اللغوي على قسمين ، والقسمة فيها ناشئة من وصف العلاقة القائمة بـين المعنى الحقيقي والمجازي ،فإنْ كانت العلاقة مشابهة فيسمّى الاستعارة أو المجـازي الاستعاري ،وإنْ لمْ تكن العلاقة مشابهة ،فيسمّى بالمجاز المرسل أو المجـاز المفـرد واللغوي . وكلامنـا يقع في خصوص المجـاز الذي تكون

علاقتــه المشابهة ، فقد استعمله القرآن الكريم لأغــراض بلاغيّة على وفق أسلوب معيّن، وكثر استعماله إلى حدّ كبير، وضَرَبَ فيه أروع صور الجمال والإبــداع الفني في أغلب موضوعات القرآن الكريم ، فقد كانت الاستعارةُ صــورةً تنقل الكثير من الحقائق وتكشف عــن نتائج الأعمال ، بضرب من الروعة والخيال في خلق صور فنيّة في مخيّلة المتلقّي ترغيبًا وترهيبًا له .

ويظهــر اهتمام السيّد ابن طاوس بالبحث البلاغــي في القرآن من خلال ذكــره لكتاب النكــت للرمّاني؛ إذ ينقــل عنه بعض أصــول البيان، وهي الاستعارة، ولابدّ من بيان حقيقتها وتعريفها.

فقــد عُرّفتِ الاستعارة بأنّها اللفــظ المستعمل في غير ما وضع له ، لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي[٧٣]، فالاستعارة في الحقيقة مجــازٌ لغويٌّ، ولكــن لوجود علاقــة المشابهة بين المعنى الأصلــي والمشبّه به والمعنــى المجازي (المشبّه) أصبح استعارة للمعنى في غير ما وضع له، كقوله اللّه تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ (الفرقان:٢٣).

وفــي الآية الكريمة دلالة على بيان حال الكفار وأعمالهم ،فمع كونها عظيمة كما يرونها إلّا أنَّ اللّه تعالى يخبرنا عن حقيقته وحالها عنده بأنّها لا قيمــة لها ، وقد استعار لها لفظة (هباءً منثورًا) فلا عين ولا أثر لها ، لفقدان توحيــد اللّه تعالــى وقصد القربة إليــه ، فإنّهما يقوّمان العمــل وقبوله . فقد استعار للأعمال المحبطة لفظتي (الهباء المنثور) وليشبّه حال الكافر وأعماله به من باب التمثّيل التشبيه .قال الرمّاني: (حقيقة (قَدِمْنَا) هنا عَمَدْنا ،وقدمنا أبلــغ منــه؛ لأنه يدلّ علــى أنّه عاملهم معاملــة القادم من سفــر؛ لأنّه من أجل إمهاله لهم كمعاملة الغائب عنهم، ثمّ قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم، وفي هــذا تحذير من الاغترار بالإمهال، والمعنى الّــذي يجمعهما العدل؛ لانَّ العمد

إلــى إبطال الفاسد عدل، والقدوم أبلغ، لمــا بيّنّا.وأمّا (هَبَاءً مَنْثُورًا) فبيان قد أخرج ما لا تقع عليه حاسّة إلى ما تقع عليه حاسةٌ)[٧٤].

ويشيــر الرمّانيُّ إلى أنَّ الاستعارةَ من باب التشبيــه العقلي ،وهي الإعمال بالمحســوس ،وهــو الرماد المتطايــر الناعم الذي لا يمكــن جمعه من جديد لصعوبته بسبب دقّته ونعومته ، فلا يستطيعون جمعه؛ لأنّه أصبح هباءً منثورًا ، والآيــة الكريمة قــد شَبَّهَتِ المعقولَ بالمحسوس . ووجــه الشبه بينهما هو قلّة العمل وحقارته عند اللّه تعالى ، وأنّ عامله لن ينتفع به مهما بلغ ، وهذا الهباء قد يكــون منتظمًا مع ضوء الشمس جملًا دقيقًا ، فإذا حرّكتهُ الريح تطاير وذهــب كلّ مذهّب، ولذلك قال (منثورًا) ، أي: جامعًا لحقارة الهباء والتناثر، فلا يمكن جمعه .

ويذكــر السيّد ابن طاوس بعــض أسرار التعبير البيانيّ غير ما ذهب إليه الرمّانــي ، إذ إنّه لاحظ سيــاق الآية وما يحيط بها من آيــات أخرى سبقتها من دلالــة قوله (السراب) الــذي يُرى ظاهره ؛ ولذلك يمكــن رؤية أعمالهم كيــف تنسف وتكــون رمادًا لا يمكــن جمعه ولا ينفعهم ، وهــذا أبلغ في الحســرة، « فذكر في هذه الآية جلّ جلالــه أنّ الّذي يشاهدونه من أعمالهم يجعلــه بمحضرهم ومشاهدتهم، وهم ينظرون هبــاء منه منثورًا تالفًا لا أصل لــه، فإنَّ إتلاف مــا يعتقده الإنسان ملكًا له ونافعًا لــه بمحضره ومشاهدته أوقع في عذابه ، وهوانه من إتلاف بغير حضوره» [٧٥]. ثم ذكر أنّه يمكن أنْ يستخرج من الآية الكريمة وجوهًا متعدّدة أبلغ في البيان ممّا ذكره الرمّانيُّ من أساليب الفصاحة والبيان، ولكنّه للأسف لم يفعل ذلك [٧٦].

ثالثًا : بلاغة المفردة القرآنيّة في التعبير عند السيّد علي بن طاوس

إنَّ بلاغـَة التعبير القرآنيّ ودقَّـةَ استعمال المفردة في هيأة الجملة يكشف عـن دلالات عميقة ، وقد حـاول البلاغيّون الوصول إليهـا؛ لفهم وبيان مراد اللّه تعالى ، وهذا من المسلّمات ، فإنَّ كلَّ حرف في النصّ القرآني له دلالة خاصّـة ومعنى مقصود لـو غُيِّر لاختلَّ المعنى المـراد ، «حينما يريد القرآن في اللفـظ الموحى أن يرتفع بمستواه، وللكلمة أن تسمـو بدلالتها؛ فإنّه يتحدّث بلازم الشيء، ويكنّي عن نتائج ذلك بما يتحمله اللفظ من أداء»[٧٧].

فاللفـظ القرآني لا يتقيّد بظاهره بل له دلالة أوسع عمّا يكتنفه الظاهر، وهذا ما جعـل للقرآن الكريم ديمومةَ الخلودِ والإعجاز مع جماليّةٍ في اللفظ والمعنـى ، ويظهر هذا المعنـى في دلالة الألفاظ في الآيـة الكريمة في قوله تعالـى : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (هـود:٤٤)، فـإنَّ فـي الآيـة الكريمة دلالاتٍ جماليّـةً تكشف عن بُعْدٍ حِسِّيٍ وتكوينيّ أوجده اللّه في الجمادات، كأنّهـا مدركة عاقلة مريـدة ، فخاطبها خطاب السيـد إلى عبده، والآمر إلـى المأمور، في لزوم طاعتـه والخضوع المطلق لسيّـده ، فقط أعطت الآيةُ الكريمـةُ صورةً حسّيّة بليغة في بيان حقيقـة القدرة الإلهيّة في عالم الوجود والإمكان ، إذ تعامل مع الجمادات معاملة المدرك العاقل .

وهـذه الألفاظ التي ألبست ثـوب الإدراك في الجمادات ، وأعطتها فاعليّة حقيقيّة ،هي قوله تعالى: (يا أرض ، ابلعي، اقلعي، وغيض) ، فقد أعطت صورة حسّيّـة تكشف عن القدرة ،والجبروت ،والقـوّة ،وسرعة التنفيذ،وتحقيق الأمر بلا تأنٍّ ،ولا تأخير ،فإنّه أمر محسوم لا رجعةَ فيه .

وقد بَيَّنَ عمق هذه الدلالات السيّد ابن طاوس في نقله كلامَ الشيخ الطبرسي(ت٥٤٨ هـ) عن كتابهِ جوامع الجامع، قال: (نداء الأرض والسماء بما يُنادي به العقلاء، ممّا يدلّ على كمال العزّة والاقتدار، وأنّ هذه الأجرام العظيمة منقادة لتكوينه فيما يشاء غير ممتنعة عليه كأنّها عقلاء مميّزون قد عرفوا جلالته وعظمته، فهم ينقادون له ويمتثلون أمره على الفوز من غير ريب)[٧٨].

ثم يبيّن السيّد ابي طاوس رأي الطبرسيّ في عُمْقِ دلالة الألفاظ وتنزيلها منزلة الموجودات المحسوسة والمدركة للخطاب الإلهي، قال الطبرسي: (والبلعُ: عبارة عن النشف. والإقلاع: الإمساك. ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾: مِنْ غاضه، إذا نقصه. ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾: أنجز الموعود في إهلاك القوم. ﴿وَٱسْتَوَتْ﴾: استقرّت السفينة ﴿عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾: وهو جبل بالموصل. ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾: يقال أبعد بُعدًا وبعدًا[٧٩] إذا أرادوا البعيد من حيث الهلاك والموت ونحو ذلك، ولذلك اختصّ بدعاء السوء. ومجيء إخباره عزّ اسمه على الفعل المبني للمفعول، للدلالة على الجلال والعظمة، وأنّ تلك الأمور العِظام لا تكون إلّا بفعلٍ قاهر قادر لا يشارك في أفعاله، فلا يذهب الوهم إلى أنّ غيره يقول: يا أرض ويا سماء، وأنّ أحدًا سواه يقضي ذلك الأمر)[٨٠].

ثم يعلّق السيّد ابن طاوس[٨١] مُزيدًا في بيان عمق دلالة المفردة القرآنيّة وسرّ استعمالها دون غيرها، لِمَا فيها من صور حسّيّة لا توجد في غيرها حتى تعطي المعنى المراد وبيانه من قبل الله تعالى، فقد عبَّر السيّد ابنُ طاوس أنّ في الآية عبارات عجيبة وإشارات غريبة لا يدركها إلّا مَنْ حَسُنَ ذوقه ولطفه

وسمعه، ومنها:

أوّلاً: استعمال الفعل (وَقِيلَ) المبني للمجهول بدلاً عن المعلوم؛ لأمرين محتملين، إمّا الدَّلالة على تفخيم الأمر، وتعظيم القدر على عادة الملوك في لفظ التغلّب والقهر، ويحتمل؛ لأنَّ المقامَ مقامُ الانتقام كان الخبر بها بلفظ (قيل) أليق بوصف كامل الرحمة والإنعام، أو لعلّ المراد أنّ هذا ممّا يزيده جلّ جلاله عظمة وجلالةً إذا قال: قلت، فقال جلّ جلاله: (قِيلَ) على سبيل أنّ هذا الأمر كان عندنا يسيرًا في المقدور، «ولم يقل جلّ جلاله: قلتُ وقلنا، فلعلّ المراد أنّه لمّا كان هذا الأمر لا يقدر عليه سواه كان لفظ قيل مثل قلتُ أو قلنا»، أو غير ما ذكرناه من الأمور[٨٢]. وبذلك نجد أنَّ السيّد ابن طاوس يُبيّن لنا عُمْقَ دلالة الفعل (قِيل)، وكيف أنَّ له دلالات كثيرة غير دلالة البناء للمجهول كغرض التعظيم والتفخيم.

ثانيًا: أنّ قوله (ابْلَعِي مَاءَكِ)، فيه سرٌّ في إضافة الماء للأرض بعد أنْ كان منها ومن السماء ولمْ يقلْ ماءك وماء السماء، وما ذلك إلَّا باعتبار حقيقة الأمر، وهو أنَّ الماء كلّه أصبحَ في الأرض فهو ماؤها حقيقة، فلا يضاف بعد ذلك لغيرها. ولكن في الآية دلالة أعمق وأبعد مما ذهب إليه السيّد في نسبة كلّ الماء إلى الأرض، وهي دلالة الاختصاص في إضافة الماء للأرض دون ماء السماء، فإنّ الله تعالى قال: ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ كناية عن الأرض، فيكون اختصاصُ الأمرِ موجَّهًا لها ببلع وسرط خصوص مائها الذي أخرجته من عيونها لقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ (القمر:١٢) دون ماء السماء الذي يمثل ثلاثة أرباع الكرة الأرضية،

ولــو أريد من الآية بلع عموم ماء الأرض لما بقي ماء على وجه الأرض [٨٣]، على قول السيّد ابن طاوس في إضافة ماء الأرض ماء عيونها وماء السماء.

ولعــلّ هذا المعنى هو مــا ذهب إليه الشيخ الطبرسيُّ، إذ قال: «أي قال الله سبحانــه لــلأرض أنشفي ماءك الذي نبعت به العيــون و اشربي ماءك حتى لا يبقــى على وجهك شيء منــه»[٨٤]، ويقال لم تبتلع مــاء السماء لقوله ﴿ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾، و إنَّ ماء السماء صار بحارًا و أنهارًا، و هو المرويُّ عن أئمتنا عليهم السلام [٨٥].

وذهب الآلوسيُّ مذهبَ الزمخشريّ في إفادة الإطلاق في بلع مطلق الماء من وجه الأرض، وتصحُّ الإضافةُ في الجميع للأرض، قال: « قيد الماء بالنازل وإن كــان في الآية مطلقًا؛ لأن ابتلاعَ الأرض ماءها فُهِمَ من قوله سبحانه: ﴿ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾».

واعترض بأنّ الماءَ المخصوص بالأرض إنْ أُريدَ به ما على وجهها، فهو يتناول القبيلــين الأرضــي والسمائــي، وإنْ أُريد به ما نبع منها فاللفــظ لا يدلّ عليه بوجهــه، ولهذا حمل الزمخشريّ الماءَ على مطلقــه[٨٦]. ولكن مع ورود النصّ فــي ذلك يكون النصّ المعتبر مخصّصًا للإطلاق اللغوي الظاهر من الإضافة. ولا يلزم التخصيص من مخالفة ظاهر الآية كما زعم الآلوسيّ محتجًّا بكلام السكاكــي[٨٧]، فلا حجّيّة لقول اللغويّ مع وجــود النصّ المعتبر، فلا يعقل تقــديم قول السكاكي على قول الخبر المعتبــر المفيد للتخصيص، والمفسّر لكتاب الله تعالى كقول المعصوم وتأييد الصحابي الثقة.

ومنهــا: أنّه أمرها ببلْعِهِ ولــم يذهبهُ جلّ جلاله بنسف الريــاح ولا بقوّة حرّ الشمــس ونحــو ذلك من غيــر بلع، فإنّ في ذلــك تهديدًا لبنــي آدم فيما بعد

أن يعرفـوا أنّ الأرض تبلـع ما يريد اللّه جلّ جلالـه بلعه وإتلافه وأخذه، فهي كالعبد المأمور[٨٨]. فإنَّ في دلالة مفرد البلع ما يدلّ على لازمه من سرعة وشدّة في اختفاء الماء عن وجه الأرض ، ففيها دلالة على الإيجاز والاستجابة، فكان فعل الابتلاع قد تحقق بمجرّد الأمر، قال الطبرسيُّ : « و هذا إخبار عن ذهاب المـاء عن وجه الأرض بأوجز مدّة، فجرى مجرى أن قيل لها ابلعي فبلعت «وَ يَا سَمَاءُ أَقْلِعِي» أي وقال تعالى للسماء يا سماء أمسكي))[٨٩].

ومنها: أنّ لفظ (وَغِيضَ الْمَاءُ) بعد استفحاله وعلوّه على كلّ عال ومنخفض بعـد رحاله على وجه واحد وذهاب متعاضد من غير تدريج ولا تأخير، عظيم فـي كريم وصف القدرة وكمال التدبير[٩٠]؛ لأنَّ فعلهُ كن فيكون لا يحتاج الـى وقت وفاصل وتـدرّج زماني ، ولكي يكشف عن عمـق المعنى الدلالي الذي تتضمّن كلمة (غيض) على سرعة اختفاء عن وجه الأرض مقارنة بقوله (ابلعـي) فغاضت ، «فإنّه عبـر به عن معان كثيرة، لأنّ المـاء لا يغيض حتى يقلـع مطر السماء وتبلع الأرض ما يخرج منهـا فينقص ما على وجه الأرض، والإرداف في (واستوت) والتمثيل في﴿ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ والتعليل فإنّ غيض الماء علّة للاستواء وصحّة التقسيم فإنّه استوعبَ أقسامَ الماءِ حالَ نَقْصهِ والاحتراس في الدعاء لئلّا يتوهم أنّ الغرقَ لعمومه شَمِلَ مَنْ لا يستحقّ الهلاك، فإنّ عدلَهُ تعالى يمنع أنْ يدعو على غير مستحق»[٩١]، وقال الطبرسيُّ : (وغيض الماء) أي: ذهـب به عن وجه الأرض إلى باطنه، والمعنى: ونشفت الأرض ماءها. ويقال إن الأرض ابتلعت جميع مائها وماء السماء، لقوله الآية [٩٢].

ومنهـا: ويؤكّد السيّد ابن طـاوس قوله تعالى ﴿ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ (فإنّ تحت

هــذه اللفظــة اليسيرة من كيفيّة هلاكهــم ومن العجائــب الكثيرة ما قد امتلأت الأوراق بوصفه، فأتى به جلّ جلاله بهذه اللفظة الواحدة واحتوت على كشفه)[٩٣].

ومنهــا: استواء السفينة على الجودي، ومن عادة السفن عند الأمواج أنّها لا تقف مع الاستواء، بل هي أقرب إلى الاضطراب والاعوجاج، فكان استواؤها من الآيات الباهرات، حيث لم يضرها ما كانت فيه من المياه المختلفات[٩٤].

ومنها: في (وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)، وما فيه من تهديد لمن سلك سبيلهم فــي الهوي بالمرسلين، وأنّهم مــا كفاهم الهلاك وشدّة البــوار والدمار حتّى كانــوا في باطن الأمــر مطرودين عن باب سعة الراحم والبــارّ بما فعلوه من الإضرار والاستكبار[٩٥].

نتائج البحث

توصّل الباحث إلى نتائج عدة، وهي على النحو الآتي :

أولًا: اهتمام المدرسة الحلّيّة بالبحث القرآني في مختلف موضوعاته كما يظهــر من مصنّفاتهم وبحوثهم ،ومكتبة السيّــد ابن طاوس التي صنّف منها كتابه (سعد السعود) اعتمادًا على مصادر كانت موجودة لديه ، أغلبها في المعارف القرآنية، دليل على اهتمامه بالبحث القرآني .

ثانيًا: كشف كتاب (سعد السعود) عن شخصيّة السيّد ابن طاوس فضلًا عــن المتعارف عنه في سلوكه العرفاني ؛ إذ ظهر فيه بأسلوب الفقيه المتكلّم المفســر الناقد، والأُصولــي المستنبط ،والرجالي والمحَــدّث ، بحسب حاجة البحث القرآني .

ثالثًا: اتخذ السيّد منهجًا في اختيار المصنفات القرآنيّة ، فضلًا عن موضوعات جاء بها لينقدها و يحللها اويبيّن الصواب فيها .

رابعًا: يمثّل كتابه دراسةً مقارنة في التفسير الموضوعي، ناقش فيه مجموعة من الموضوعات، وليس كتابًا في تاريخ القرآن الكريم .

خامسًا: ظهور شخصية السيّد ابن طاوس البلاغية في باب إيجاز الحذف وبيان دلالة المفردة وأسرار تعبيرها في القرآن الكريم .

سادسًا: اهتمام السيّد بالكتب السماوية والاحتفاظ بها ،واستخراج بعض النصوص ومناقشتها ،وهي في زماننا مما يندر الحصول عليها .

سابعًا: يمكن استخراج مجموعة من أصول وقواعد وعلوم القرآن الكريم من كتاب (سعد السعود) تحدّد لنا معالم مدرسة الحلّة في البحث القرآني في القرن السابع الهجري.

وبعد ، يدعو الباحث الباحثين إلى الاهتمام بكتاب (سعد السعود) ودراسته دراسة معمّقة ، وإعادة تنظيم الكتاب بمنهجيّة محددة معيّنة ، وإخراجه بأسلوب جديد .

الهوامش

(١) طُبعَ وحُقِقَ من قبل مدرسة الإمام المهدي (عج) قم المقدسة، سنة ١٤٠٨هـ.

(٢) الذريعة الى تصانيف الشيعة :١٤/ ٢٠٥.

(٣) المصدرنفسه:١٤/ ٢٠٥.

(٤) وهو كتاب في علم الكلام، صاغه على أسلوب الحوار والجدال بين مهتدي اسمه عبد المحمود وغيره من المذاهب لإثبات الدين الحق من مذهب الإمامية وإمامة الأئمة عليهم السلام ، ظ:مقدمة كتاب الطرائف:١٢ .

(٥) هي رسالة مختصرة جمع فيها بعض الأحاديث في إثبات جواز تقديم الفاتحة مع وقت الحاضرة. طبعت بتحقيق د. ثامر الخفاجي، منشورات الرافد ،١٤٣٧هـ -٢٠١٦.

(٦) هو كتاب يتحدث عن جواز قضاء الصلاة عن الميت بالأدلة من الكتاب والسنة المطهرة من أخبار الآحاد. ينظر:غياث سلطان الورى لسكان الثرى :٣.

(٧) ذكرى الشيعة :٧٢- ٧٥ .

(٨) سعد السعود : ٣.

(٩) الذريعة الى تصانيف الشيعة :١١٧، مدرسة الحلة العلمية :١٧٦.

(١٠) أورد السيّد ابن طاوس في كتابه (فتح الأبواب) عن الخطيب المستغفري أنَّه إذا أردتَ أن تتفاءل بالقرآن فاقرأ سورةَ الإخلاص ثلاث مرات ثم صلِّ على النبي ﷺ ثلاثًا ثم قل (اللهم إنِّي تَفأَلتُ بكتابك وتوكّلتُ عليك فأرني من كتابك ما هو المكتوم من سرِّك المكنون في غيبك) ثم افتح الكتاب وخذ الفال من الخط الأول في الجانب الأول. ثم أفاد إنَّ ذلك وارد عن النبي ﷺ(فتح الأبواب- السيد ابن طاوس- ص١٥٦). وهذا الأسلوب الذي كان يتبعه في فتح المصحف ومصنفات البحث القرآني ويختار منها موضوعًا وآية ويحلّلها ويناقشها . ولكن روايات التفاؤل ضعيفة سندًا ، والظاهر أنّ المراد منها الاستخارة، ولا يخفى على مثل السيد علي بن طاوس المنع من التفاؤل بالقرآن بمعنى معرفة الغيب وهو من المحرمات ، ولذلك فالرواية التي ذكرها تحمل على إرادة الاستخارة .

(١١) سعد السعود : ١٦٦.

(١٢) سعد السعود : ٧-٨.

(١٣) كفاية الأصول :٣٢٣.

(١٤) الدلالة المركزية : هي دلالة لغوية في حدود العرف العام بما يكون متبادرًا إلى الذهن

منها عند الإطلاق، على نحو ما تعارف عليه المجتمع في بيئته الكلامية والألسنية، فهي نتاج فهم مشترك عند الأفراد، وبذلك تتكون اللغة، فهي إذن دلالة لغوية. وقد يطلق عليها اسم الدلالة المركزية التي يسجلها اللغوي في معجمه: نظريّة النقد العربي رؤية قرآنيّة معاصرة: ٤٤، تطور البحث الدلالي: ٤٢.

(١٥) الراوندي: وهو سعيد بن عبد الله قطب الدين أبو الحسن (ت ٥٧٣ هـ)، صاحب كتاب فقه القرآن

(١٦) الكافي: ٢/ ١٧، كتاب الايمان ـ باب الشرائع ح١. و صحيح البخاري: ١/ ١٤٩، ح٢، و ١٩٠ ح٩٨.

(١٧) فقه القرآن: ١/ ٩٨.

(١٨) سعد السعود: ٢٩٣.

(١٩) المصدر نفسه: ٢٩٣.

(٢٠) سعد السعود: ٢٩٢.

(٢١) المصدر نفسه: ٢٩٢.

(٢٢) المصدر نفسه: ٢٩٢.

(٢٣) المصدر نفسه: ٢٩٢.

(٢٤) تذكرة الفقهاء: ٢/ ٤٣٠

(٢٥) مجمع البيان: ١/ ٣٥٥.

(٢٦) وسائل الشيعة: ١٨/ ٧٩ كتاب القضاء ح ١٥.

(٢٧) عيون أخبار الرضا، :٢/ ٢٣، ح ٤٥.

(٢٨) تحف العقول: ٤٦٠.

(٢٩) سعد السعود: ٣٣٨.

(٣٠) المصدر نفسه: ٣٣٨

(٣١) المصدر نفسه: ٣٣٨.

(٣٢) التنقيح الرائع لمختصر الشرائع: ٢/ ٣٨٤.

(٣٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ١٩٤ ح ٥٥٣، فروع الكافي: ٤/ ٨٧ ح٣.

(٣٤) لم تصل الينا كتبه، ولم يعرف كتاب الا ما نقله طلبته خصوصاً أحمد، ينظر: جامع الأحكام الفقهية للقرطبي من تفسيره: ٣/ ٣٤٠.

(٣٥) ظ: أحكام القران: ٢/ ٢٣١، ينظر: الامام مالك مفسرًا.

(٣٦) يعقوب بن عبد الرحمن الرازي، احكام القرآن: ١/ ١٩.

(٣٧) آيات الاحكام: ٣/ ١٠٨٥.

(٣٨) ينظر: راجع كتابه فقه القران: سورة البقرة الآية ١٢٤ وسورة الكهف الآية ١٩ و٦٢ ويوسف الآية ١٠ و٢٠ وسورة القصص الآية ٢٠.

(٣٩) أحكام القران: ١/ ٤٦، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦٥، ٦٦، ٦٨، وغيرها من السور.

(٤٠) البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣.

(٤١) كنز العرفان في فقه القران : ١ / ٦ ، سورة آل عمران الآية ٤٢ ، ويوسف الآية ١٦ .

(٤٢) الفيض الكاشاني وجهوده في تفسير الصافي: ٣٠٩.

(٤٣) هو السيّد هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني البحراني اعتمد على أخبار أهل البيت عليهم السلام في تفسيره البرهان وقد ذكر بعضًا من القصص في بيان الأحكام عن الأئمة عليهم السلام كما في ج٥ / ٣٢٢ – ٢٢٣ ، سورة آل عمران الآية ١٠٤ . والبقرة الآية ٦٣ . ويوسف الآية ٥٥ ومريم الآية ٢٥ ، وغيرها من آيات القصص .

(٤٤) الشيخ محمد جواد الكاظمي لم يعلم تاريخ حياته ولا وفاته وهو من أعلام القرن الحادي عشر، له كتاب (مسالك الافهام في شرح آيات الاحكام) .

(٤٥) ارشاد الفحول لعلم الاصول :١/ ٣٧٠.

(٤٦) البيان في تفسير القرآن:٢٤.

(٤٧) السيد عبد الأعلى السبزواري له تفسير (مواهب الرحمن في تفسير القرآن) في أربعة عشر جزءاً لم يكمله ، ذكر لي نجله آية الله السيد علي السبزواري دام ظله أن منهج والده يقول بإمكان استفادة الحكم الشرعي من القصص القرآني ومن غيرها،مقابلة خاصّة في مسجد السبزواري ، وعلى منهج والده نفسه سار أستاذنا آية الله السيّد علي السبزواري دام ظله .

(٤٨) ظ : مواهب الرحمن في تفسير القرآن:١/ ٦.

(٤٩) البرهان في علوم القرآن :٢/ ٣.

(٥٠) إرشاد الفحول لعلم الأصول :١/ ٣٧٠.

(٥١) وهو قول أكثر العلماء، وممن رَجَّحَهُ العِزّ بن عبد السلام، والقَرَافي، والطُوْفِي، والزَرْكَشي، وابن جُزَي، والسيوطي، وابن النجار، والشوكاني، والشنقيطي. يُنظر شرح التنقيح (ص/ ٤٣٧)، شرح مختصر الروضة (٣/ ٤١٥)، البرهان في علوم القُرْآن (٢ / ٤ – ٦)، والإتقان (٢/ ١٨٥)، شرح الكوكب المنير (٤/ ٤٦٠)، تقريب الوصول (ص / ٤٣١)، إرشاد الفحول (٢/ ٨١٤)، نثر الورود (٢ / ١٤٥).

(٥٢) ظ: التقرير والتحبير :٣/ ٣٩٠.

(٥٣) ظ : مبادئ الوصول الى علم الأصول: ١ / ١٨٧

(٥٤) تفسير القمي: ٢ / ٣٩٨.

(٥٥) سعد السعود :١٤٢.

(٥٦) المصدر نفسه: ٢٨٧.

(٥٧) تفسير التبيان: ٥/ ٤٦٠ـ٤٦١.

(٥٨) السيد ابن طاوس ومنهجه في كتاب (سعد السعود)، ١٢، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، مجلد ٢ العدد١، ٢٠١٢م.

(٥٩) ابن المغازلي : هو الحافظ أبو الحسن أو أبو محمّد علي بن محمّد ، ولد ببلدة واسط ثمّ انتقل في أواخر عمره الى بغداد و بها توفّي (٤٨٣هـ) ،كان شافعيًا فروعًا، أشعريًا أصولًا، كما هي طريقة أكثر الشافعية، وقلما توجد فيهم طريقة الاعتزال أو الماتريديّة أو غيرهما من المسالك و العقائد.

(٦٠) مناقب الإمام علي : ٢٧٠، ح٣١٨.

(٦١) تفسير أبي الحسن الرماني:١٢٣.

(٦٢) جامع البيان: ١٢/ ١١.

(٦٣) مجمع الزوائد: ٩ / ١١١.

(٦٤) ينابيع المودة لذوي القربى :٢/ ٣٠٧.

(٦٥) مسند أحمد:٤/ ١٦٤.

(٦٦) يُنظر : الكتاب : ١/ ٢١٢.

(٦٧) معاني القران : ١/ ٣٦٣.

(٦٨) مجاز القران :٦٩.

(٦٩) النكت في إعجاز القرآن: ٧٦.

(٧٠) سعد السعود :٥٤٣

(٧١) المصدر نفسه: ٥٣٥.

(٧٢) أسرار البلاغة : ٢٨٦.

(٧٣) جواهر البلاغة :٢٦٧.

(٧٤) النكت في إعجاز القرآن: ٨٦ ـ ٨٧.

(٧٥) سعد السعود ٥٣٨.

(٧٦) المصدرنفسه : ٥٣٨ .

(٧٧) دلالة الألفاظ في القرآن الكريم ٢٥٨٧٨)

(٧٨) جوامع الجامع: ١ / ٦٩١ ـ ٦٩٢.

(٧٩) في المصدر: يقال بعد بُعدًا وبعدًا.

(٨٠) جوامع الجامع: ١ / ٦٩١ ـ ٦٩٢.

(٨١) سعد السعود: ١٨٥.

(٨٢) يُنظر: سعد السعود :١٨٥..

(٨٣) المصدر السابق: ١٨٥.

(٨٤) مجمع البيان في تفسير القرآن : ٥ / ٢٤٩.

(٨٥) المصدرنفسه.٥/ ٢٤٩.

(٨٦) تفسير الآلوسي: ١٢ / ٦٦.

(٨٧) المصدر نفسه:١٢/ ٦٦.

(٨٨) سعد السعود: ٨١.

(٨٩) مجمع البيان٥/ ٢٤٩.تفسير البغوي:٤/ ١٦٠.

(٩٠) سعد السعود : ١٨٦.

(٩١) تفسير مفاتيح الغيب: ١٢ / ٦٨.

(٩٢) مجمع البيان : ٥ / ٢٨١.

(٩٣) ينظر: سعد السعود: ١٨٦.

(٩٤) ينظر: المصدرنفسه : ١٨٦.

(٩٥) ينظر: المصدرنفسه: ١٨٦.

مصادر البحث

١- أحكام القرآن : القاضي محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ١٤٢٤هـ

٢- الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث، بيروت.

٤- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩١م.

٥- أصول الكافي: الشيخ محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ) ، تحقيق محمد جعفر شمس الدين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ،١٩٩٢م .

٦- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة، ١٣٧٦هـ .

٧- التِّبيان في تفسير القران : أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ، مطبعة الأميرة ، ٢٠١٠م .

٨- تحف العقول في أخبار آل الرسول عليهم السلام: ابن شعبة الحراني (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، ط٢، ١٤٠٤هـ

٩- تذكرة الفقهاء : العلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر(ت ٧٢٦ هـ) ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، مؤسسة آل البيت ، ط١ ، ١٣٧٤هـ

١٠- تطور البحث الدلالي دراسة تطبيقية في القران الكريم: د. محمد حسين علي الصغير ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ١٩٩٩م.

١١- تفسير أبي علي الرماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق د. خضر محمد نبها ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠٩م.

١٢-تفسير القمي ، علي بن ابراهيم (ت٣٢٩هـ) ، تحقيق مؤسسة المهدي، قم، ط١ ، ١٤٣٥هـ

١٣- تفسير جوامع الجامع:الشيخ الطبرسي

(ت ٥٤٨هـ)، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٨هـ.

١٤- تفسير مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) تحقيق: لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٩٥م.

١٥- التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام: شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج (ت ٨٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٦- التنقيح الرائع لمختصر الشرائع: المقداد السيوري (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري، مكتبة أية الله العظمى المرعشي النجفي، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٧-تهذيب الأحكام: أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، تحقيق السيّد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٤ ش.

١٨- جواهر البلاغة: السيد أحمد الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ)، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الاولى، ١٩٩٩م.

١٩- خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال: العلامة الحلي، المطبعة الحيدرية، النّجف، ط١، ١٩٦١م.

٢٠- دلالة الألفاظ في القرآن الكريم: د. محمد حسين الصغير، الامانة العامة للعتبة الحسينية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

٢١-الذريعة الى طبقات الشيعة: الشيخ أغا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ)، تحقيق أحمد الحسيني، دار الأضواء، ط١، قم، ١٤٠٥هـ.

٢٢- ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأول محمد بن جمال الدين مكي العاملي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٢٤-سعد السعود للنفوس: رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن محمّد طاوس (ت ٦٦٤هـ)، تحقيق فارس تبريزيان الحسّون، قم المشرفة، ١٣٧٩هـ.

٢٥-شرح مختصر الروضة: نجم الدين

سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٦- صحيح البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦هـ) تحقيق محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة ، ١٤٢٢هـ

٢٧- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: السيد رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن طاوس (ت ٦٦٤هـ) ، تحقيق مهدي رجائي، مؤسسة البلاغ، ط١ ، ١٤٠٠هـ .

٢٨-عيون أخبار الرضا عليه السلام: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي (ت٣٨١هـ) ،تحقيق حسين الأعلمي ، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٩- فتح الأبواب بين ذوي الالباب وبين رب الأرباب : السيد أبو القاسم علي بن موسى ابن طاوس الحلي، تحقيق حامد الخفاف،مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ،١٤٠٩هـ

٣٠-فقه القرآن، قطب الدين بن هبة الله الرواندي (ت ٥٧٣هـ) ، تحقيق السيد أحمد الحسيني ، مكتبة المرعشي العامة، قم، ط٢، ١٤٠٥هـ

٣١-الفيض الكاشاني وجهوده في تفسير الصافي: قاسم شهيد محمد غيَّاص، العتبة العلوية المقدسة، النجف الأشرف، ٢٠١٢م.

٣٢-الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨ م.

٣٣- كنز العرفان في فقه القرآن : جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري، المكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة،جايخانة حيدري ، ١٣٨٤هـ

٣٤- مبادئ الوصول إلى علم الأصول: جمال الدين الحسن بن يوسف المعروف بالعلامة الحلّي ، تعليق وتحقيق عبد الحسين محمد علي البقال ، دار الأضواء ، بيروت ، ١٩٨٦م.

٣٥- مجاز القران: د. محمد حسين الصغير، دار المؤرّخ العربي، بيروت.

٣٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٩٧٣هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ،بيروت، ١٤٢٢ / ٢٠٠١م.

٣٧-مدرسة بغداد العلمية وأثرها في تطور الفكر الإمامي (١٤٥هـ -٦٥٦هـ): د.

حسن عيسى الحكيم، المكتبة الحيدرية، قم المقدسة ، ط١ ، ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م.

٣٨- مسند أحمد بن حنبل: تحقيق محمد عبد عبد الكريم ، دار المنهاج، الرياض، ط١، ٢٠٠٨م .

٣٩-معالم التنزيل (تفسير البغوي) : الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق محمد عبد اللّٰه النمر وزميليهِ ، دار طيبة ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٤٠-معاني القرآن :أبو الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .

٤١-مناقب أمير المؤمنين علي عليه السلام : ابن المغازلي، تحقيق تركي بن عبد اللّٰه الوادعي ، دار الآثار ، صنعاء، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٤٢-مواهب الرحمن في تفسير القرآن: السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري، مطبعة نكين ، ١٤٢١هـ/٢٠١٠م.

٤٣-نثر الورود في جمع تفسير ابن مسعود : بحليل محمد البوكانوني ، ٢٠١٠م.

٤٤-نظريّة النقد العربي رؤية قرآنيّة معاصرة : د. محمد حسين علي الصّغير ، دار المؤرّخ العربي ، بيروت، ١٤٢٠ هـ

٤٥-النكت في إعجاز القرآن: علي بن عيسى ابن علي بن الرمانيّ (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق محمد خلف اللّٰه، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٧٦م.

٤٦-وسائل الشيعة : الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ) ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام ،بيروت ، ١٩٩٣م.

٤٧-ينابيع المودة لذوي القربى: الشيخ سليمان بن ابراهيم القندوزي الحنفي (ت ١٢٩٤ هـ)، تحقيق سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة للطباعة، قم ، ط١، ١٤١٦هـ.

الدوريات:

السيد ابن طاوس ومنهجه في كتاب (سعد السعود) : محمد عباس ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانيَّة ، مج ٢ ، ع ١، ٢٠١٢م .